تأثير الحرب العالمية الثانية على تجارة مصر الخارجية[١]

رضا فتحي محمد عبدالسميع

باحثة دكتوراه- كلية الآداب- جامعة المنيا

redafathymohammed90@gmail.com

[١] مستلة من رسالة دكتوراه، إشراف أ.د/ محمد عاطف عبدالمقصود، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة المنيا.

كلمات مفتاحية :

الحرب العالمية الثانية، مصر، التجارة، التأثير

مقدمة :

التجارة الخارجية في أية دولة تعكس الحالة الاقتصادية لهذه الدولة فإذا كان الاقتصاد القومي متينًا كان حجم التجارة الخارجية كبيرًا وعجز الميزان التجاري منعدمًا أو قليلاً، بل قد يكون هناك فائض وهذا ما يحدث في بعض الدول وبالعكس نجد ذلك إذا كان هيكل التجارة ضعيفًا(١).

عندما بدأ الصراع العالمي للمرة الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ التزمت مصر سياسة تجنب ويلات الحرب ولم تصبح دولة محاربة من الناحية الفنية أو القانونية إلا بعد أن أوشكت الحرب على نهايتها، ولقد كان للحرب آثار واضحة في حياة المجتمع المصري الاقتصادية، فقد ترتب عليها انقطاع معظم الواردات من الحاصلات الزراعية فكان لازمًا على هذا البلد أن تنتج كل ما تستطيع إنتاجه من تلك الواردات(٢).

وقد تضاءلت التجارة الخارجية المصرية إبان الحرب بدرجة كبيرة عندما تعذر وجود وسائل النقل بين مصر والعالم الخارجي ولعدم امتلاك مصر أسطولاً تجاريًا يعتمد عليه في جلب وارداتها وجل صادراتها مما أدي الي تكدس كمية كبيرة من المحصول الرئيسي وهو القطن(٣) حيث تعقدت كثيرًا عمليات تصدير القطن نتيجة الحصار البحري مما زلزل أركان الاقتصاد المصري ككل(٤).

وعندما انكمش حجم التجارة الخارجية (صادرات وواردات) خلال تلك الفتره (٥)، حاولت الحكومة منذ بداية الحرب واضطراب الأحوال التجارية التدخل في تجارة الصادرات (خاصة الزراعية) وذلك بإلزام المستوردين بالحصول على ترخيص إذا ما أريد تصدير بعض الحاصلات وقد روعي عدم إعطاء هذا الترخيص إلا إذا وجد فائض(٦).

وقد أدت العمليات العسكرية في أوربا وشمال أفريقيا إلى تقلص شديد في عمليات استيراد السلع الأجنبية إلى السوق المصري كما ذكرنا [٧] وقد عانت مصر كثيرًا إبان تلك الحرب مما أثر على حجم تجارتها الخارجية وحجم التبادل التجاري بينها وبين الدول كما سيتضح في السطور التالية.

وبالنسبة للسياسة التجارية المصرية إبان تلك الفترة نجد أنه قد أدت السياسة الاستعمارية إلى ربط تجارة مصر الخارجية إلى حد كبير بدول الغرب والعالم الرأسمالي، فصدرت مصر لهم المواد الخام واستوردت منهم السلع المصنعة[٨]، والحقيقة أن العجز المتزايد إبان الحرب في الميزان التجاري يمكن أن نوجز بعض أسبابه عند قيام الحرب وخلال سنوات الحرب فى عدة نقاط أهمها:

١- **قطع اتصال مصر بعدد كبير من الدول ومن ثم نقص الكميات المصدرة من القطن.**
٢- **ارتفاع أسعار السلع التي استوردتها مصر خلال تلك الفترة.**
٣- **زيادة مصاريف الشحن والتأمين زيادة كبيرة[٩].**

وعندما تعرضت تجارة الصادرات للتدخل الحكومي، وتعين الحصول على تراخيص إذا ما أريد تصريف بعض الحاصلات لتوفير المواد الغذائية نجد أنه قد هبطت واردات مصر وصادراتها من أوربا مقابل ارتفاعها مع آسيا والشرق الأوسط [١٠].

وقد اوضحنا أنه كانت كمية الواردات قليلة خلال مدة الحرب العالمية الثانية نظرًا لصعوبة النقل ولانشغال العميل الأول لنا (بريطانيا) بظروف الحرب وويلاتها وتعرضها للغارات الجوية وغيرها مما أثر في إنتاجيتها وأثر في صادراتها أيضًا( ) مما قلل من استيراد بعض أنواع السلع وتعذر استيراد أنواعٍ أخرى[١١].

والجدول التالي يوضح حجم التجارة الخارجية من الواردات وصادرات البضائع الوطنية والأجنبية والميزان التجاري المصرى فى فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)[١٢]:

السنة	قيمة الواردات	قيمة صادرات البضائع الوطنية والأجنبية	الميزان التجاري
١٩٣٩	٢٤,٨٢٠,٠٠٠	٢٢,٦٢٠,٠٠٠	+٢,٤٤٧,٠٠٠
١٩٤٠	٢٦,١٠٦,٠٠٠	٢٣,٧٣١,٠٠٠	-٢,١٨٩,٠٠٠
١٩٤١	٣٣,١٠١,٠٠٠	٢٢,١٢٤,٠٠٠	-١٠,٩٧٧,٠٠٠
١٩٤٢	٥٥,٢٨٦,٠٠٠	١٨,٧٥٢,٠٠٠	_٣٦,٥٣٤,٠٠٠
١٩٤٣	٣٩,٠٧٣,٠٠٠	٢٥,٠٣٠,٠٠٠	-١٤,٠٤٣,٠٠٠
١٩٤٤	٥٠,٦٠٤,٠٠٠	٢٦,٩٢٢,٠٠٠	-٢٣,٦٨٢,٠٠٠
١٩٤٥	٥٩,٦٨٠,٠٠٠	٤١,٦٣٠,٠٠٠	-١٨,٠٥٠,٠٠٠

ويلاحظ أن الصادرات من المنتجات المصرية لا يدخل ضمنها صادرات السبائك الذهبية والنقود وكذلك الواردات لا يدخل ضمنها واردات السبائك الذهبية والنقود، كما يلاحظ أيضًا قلة الصادرات بشكل ملحوظ خلال سنوات الحرب والتى كانت تعتمد بشكل أساسي على القطن الذى شلت حركة تصديره بينما نجد زيادة فى الواردات باستمرار في تلك الفترة وتفسير ذلك هو حاجة البلاد إلى المواد الغذائية والعدد والآلات اللازمة لظروف الحرب آنذاك ولكن مما ساعد نسبيًا على تنشيط حركة التصدير هو أن مركز تموين الشرق الأوسط اعتبر مصر مركز الثقل لكفاية حاجة الدول المجاورة التي عانت كثيرًا من انقطاع الواردات عنها أيضًا لظروف الحرب(١٣).

وقد قُدرت قيمة الواردات بمبلغ ٢٤,٨٢٠,٠٠٠ جنيه مصري فى عام ١٩٣٩، بانخفاض قدره ٨١١.٠٠٠ جنيه مصري مقارنة بإجمالي عام ١٩٣٨ البالغ ٢٥,٦٣١,٠٠٠ جنيه مصري وبالنسبة للصادرات ، من ناحية أخرى ، كانت أعلى عند قيمة ٢٢،٠٤٢،٠٠٠ جنيه إسترليني ، مقارنة بـ ٢٠،٣٨٥،٠٠٠ جنيه إسترليني ، بزيادة قدرها جنيه إسترليني. ١،٦٥٧،٠٠٠ ، بسبب الحجم الأكبر لصادرات القطن الخام ذلك العام وفي نهاية الربع الثالث من عام ١٩٣٩ ، كان هناك ميزان تجاري سلبي محققاً عجزا قدره ٢،١٩٠،٠٠٠ جنيه إسترليني (مع الأخذ في الاعتبار إعادة الصادرات بقيمة ٥٨٨,٠٠٠ جنيه إسترليني) ، مقارنة بالرصيد المعاكس البالغ ٤،٦٠٨،٠٠٠ جنيه مصري في نفس التاريخ العام السابق (حيث بلغ إجمالي إعادة الصادرات ٥٧٨,٠٠٠ جنيه مصري)(١٤)، بينما في

مجمل تجارة عام ١٩٣٩ حقق الميزان التجارى فائضاً قدره ٢,٤٧٧,٠٠٠ مليون جنيه وكان هذا العام الوحيد الذى حقق فيه الميزان التجارى فائضاً خلال تلك الفترة .

بينما بلغ إجمالي الواردات في عام ١٩٤٠ نحو ٢٦,١٠٦,٠٠٠ أي بزيادة قدرها ١,٣٤٠,٠٠٠ مقارنة بالفترة الماثلة من عام ١٩٣٩ وقد شهد شهر يوليو وأغسطس وسبتمبر من عام ١٩٤٠ انخفاضًا حادًا في الواردات حيث بلغ إجمالي الواردات للأشهر الثلاثة ٣,٩ مليون جنيه إسترليني مقارنة بنحو ٨,٣ مليون جنيه في الربع الثالث من عام ١٩٣٩(لا تشمل هذه الواردات الرسمية المباشرة من قبل القوات البريطانية في مصر).

كما عانت الصادرات بشدة حيث انخفضت بحوالي ٢,٨ مليون جنيه استرليني جيث جاءت في عام ١٩٤٠ بقيمة ٢٣,٢٩٠,٠٠٠ جنيه ، بالإضافة إلى عمليات إعادة التصدير بلغت (٤٢٣٠٠٠ جنيه) في ذلك العام وكان هناك ميزان تجاري سلبي في عام ١٩٤٠ بقيمة ٢,١٨٩,٠٠٠ جنيه [١٥].

ويرجع السبب فى هذا الانخفاض إلى الصعوبات الحادة في الشحن ويبدو أن الانخفاض في قيم الواردات والصادرات جاء ضئيلاً نسبيًا في حين ارتفعت الأسعار كثيرًا بسبب الحرب ولذا فإن المقارنة بين الأرقام المقابلة لحجم الواردات والصادرات أظهرت انخفاضًا أكبر بكثير وقد جاءت إعادة التصدير بقيمة ٥١٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٠ مقارنة بـ ٧٤٣,٠٠٠ جنيه فى العام السابق ، وهكذا نجد أن الميزان التجاري كان به عجز وصل إلى اكثر من ٢ مليون جنيه [١٦].

والجدير بالذكر أنه كانت هناك كميات كبيره من البضائع المخزونه في مصر عند نشوب الحرب وقد عمد المستوردون المصريون علي زيادة المستورد بكافة الوسائل الممكنة قبل إغلاق حركة الملاحة في البحر المتوسط أمام التجارة ولذلك لم يظهر النقص الخطير في السلع المستوردة إلا في منتصف عام ١٩٤٢[١٧].

وبعد دخول إيطاليا الحرب واتساع نطاق الحرب إلى البحر المتوسط أدى ذلك إلى تقليص التجارة الخارجية لمصر بأكثر من ٥٠٪ حيث بلغت الواردات ٩,٨١٥,٠٠٠ جنيه مقابل ٢١,٤٠٣,٠٠٠ في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٠ و٢١٣٧٣٠٠٠ في الربع الثاني و٦,٠٨٠,٠٠٠ في الربع الثالث من ذلك العام والأرقام تشير إلى مدي ضخامة الاضطراب التجاري حيث أدي دخول إيطاليا الحرب إلى توقف فعلي للشحن عبر البحر المتوسط وإلي انخفاض قدره ٧ ملاين جنية إسترليني(١٨).

كما تراجعت جميع الصادرات المصرية بشكل كبير في الأشهر الثلاثة الأولى باستثناء القمح (بلغ ٨٩٠٠٠ جنيه مقارنة بـ ١٠٠٠ جنيه مصري) للمبيعات إلى اليونان ودول أخرى ، كما انخفضت أيضًا الواردات من السلع القطنية بشكل كبير(١٩)، وقد كانت خسارة الأسواق الأوربية الرئيسية مسئولة عن انخفاض كبير في صادرات القطن وبالتالي في انخفاض الصادرات المصرية عمومًا (٢٠).

ونجد أن جملة الواردات في الفترة من (١٩٣٩ – ١٩٤٢) بلغت نحو ١٥٤ مليون جنيه مصري بينما بلغت جملة الصادرات في نفس المدة نحو ١٠٤ مليون جنيه مصري أي أن هناك عجز في الميزان التجاري قدره ٥٠ مليون جنيه مصري تقريبًا (إلا أنه يجب ملاحظة أن هناك كميات من القطن اشترتها بريطانيا ولا تزال في مصر)(٢١)، وبينما انخفضت الصادرات وكذلك الواردات فى عام ١٩٤٠ نجد انها ازدادت بشكل طفيف في عام ١٩٤١ وما تلاها حيث ارتفعت الواردات في عام ١٩٤٢ ثم انخفضت قليلاً في عام ١٩٤٣ ثم عاودت الارتفاع خلال عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ في أواخر سنوات الحرب(٢٢)، حيث بلغت قيمة الواردات في عام ١٩٤١ نحو ٣٣,١٠١,٠٠٠ جنيه فى حين بلغت الصادرات نحو ٢٢,١٢٤,٠٠٠ جنيه أي بعجز قدره ١٠,٩٧٧,٠٠٠ جنيه بينما في عام ١٩٤٢ بلغت الوادرات نحو ٥٥,٢٨٦,٠٠٠ جنيه وفي حين بلغت الصادرات نحو ١٨,٧٥٢,٠٠٠ جنيه أي بعجز ضخم بلغ قدره ٣٦,٥٣٣,٠٠٠ جنيه.

ويرجع السبب في عجز الميزان التجاري في عام ١٩٤١ و١٩٤٢ إلي توقف الصادرات المصرية إلي بريطانيا – اللهم إلا شحنات من القطن الخام– حيث أن كثيراً من القطن الذي اشترته بريطانيا خلال الحرب كما ذكرنا كان لايزال باقياً في مصر دون أن يشحن،يضاف إلي ذلك ان بريطانيا اشترت قطنا بقيمة ٣ ملايين جنية شحن إلي اتحاد جنوب إفريقيا للتخزين هناك ولم يذكر في إحصاءات السلع المصدره إلي بريطانيا.

وفي عام ١٩٤٤ زادت قيمة صادرات مصر عنها في عام ١٩٤٣ كذلك زادت قيمة الواردت بنحو ٢٥٪ بالمقارنة بالواردات في سنة ١٩٤٣، فبينما بلغت الواردات نحو ٣٩,٠٧٣,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٣ والصادرات نحو ٢٥,٠٣٠,٠٠٠ جنيه في نفس العام أي بعجز قدره ١٤,٠٤٣,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغت قيمة إعادة التصدير في المتوسط نحو مليون جنيه في كل سنة من سنوات الحرب(٢٣).

حيث أنه في تلك الفترة من سنوات الحرب هبطت واردات مصر من أوربا هبوطًا كبيرًا بلغ في سنة ١٩٤٢ نحو ١٤,٦ مليون جنيه مصري أي بنسبة ٢٦,٤٪ من جملة الواردات بينما كانت في سنة ١٩٣٨ بمبلغ ٢٦,٧ مليون جنيه أي بنسبة ٧٢,٦٪ من جملة الواردات ويقابل هذا الهبوط بارتفاع في قيمة الواردات من بلاد آسيا وأمريكا الشمالية حيث بلغت نسبتها إلى جملة الواردات في سنة ١٩٤٢ نحو ٣٤,٤٪ و٢٦,٣٪ على التوالي(٢٤).

بينما كانت النسبة في عام ١٩٣٨ نحو ١٥,٨٪ و٦,٨٪ على الترتيب أما بالنسبة إلى الصادرات المصرية إلى أوربا نلاحظ أنها نقصت بنسبة كبيرة فبعد أن كانت في سنة ١٩٣٨ تعادل نحو ٧٨٪ من جملة الصادرات أصبحت في سنة ١٩٤٢ تشكل فقط ٥٢,٢٪ وهذا النقص أيضًا يقابله زيادة في الصادرات إلى بلاد آسيا وأمريكا الشمالية حيث بلغت في سنة ١٩٤٢ نحو ٣٨,٦٪ بعد أن كانت ١٨,٣٪ في سنة ١٩٣٨(٢٥).

كما بلغت قيمة الواردات في عام ١٩٤٥ (بما في ذلك السبائك والنقود) نحو ٥٩,٦٨٠,٠٠٠ جنيه تقريبًا مقابل ٥٠,٦٠٤,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٤ أي بزيادة قدرها ٩,٠٧٦,٠٠٠ جنيه عن العام السابق (١٩٤٤) وبزيادة نحو خمسة وعشرين مليون جنيه عن سنة ١٩٣٩ فى حين بلغت قيمة الصادرات(بما فيها السبائك والنقود أيضاً) نحو ٤١,٦٣٠,٠٠٠ جنية مقابل نحو ٢٦,٩٢٢,٠٠٠ جنية أي بزيادة قدرها ١٤,٧٠٨,٠٠٠ جنية فى نفس المدة ، وترجع هذه الزيادة إلى تصدير كميات كبيرة من القطن المصري عند نهاية الحرب [٢٦]، بينما بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري خلال عامى ١٩٤٤ و١٩٤٥ نحو ٢٣,٦٨٢,٠٠٠ جنيه و ١٨,٠٥٠,٠٠٠ جنيه على التوالي .

ويمكن إجمال اسباب انخفاض الصادرات في سنوات الحرب إلى عدة نقاط لعل أهمها بالإضافة إلى ظروف الحرب وصعوبات الشحن والنقل وانشغال البلاد الأوربية وبريطانيا بالحرب أيضًا أن مصر عمدت منذ بداية الحرب إلى إعلان الأحكام العرفية تسهيلاً لاتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي اقتضتها هذه الحالة وقطعت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول المحور حيث قطعت علاقاتها مع ألمانيا وإيطاليا واليابان ورومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندا، مما أثر على التبادل التجاري بين مصر وتلك الدول التي اعتبر البعض أنها في حالة حرب مع مصر [٢٧].

وقد كان اساس الحظر جنسية او محل اقامة الاشخاص الذين يتم التعامل معهم وليس أصل البضاعة ،فأذا كان مصدر البضاعة فرنسا او بريطانيا فلا يحظر استيرادها من هذه البلدان ويحظر الاستيراد من المانيا نفسها ، اما اذا كانت البضائع بها قدر من المواد الخام الالمانية فلا يحظر الاستيراد منها ،واذا كان المصدر مجرد واسطة بين مصر والمانيا فلا يتم التعامل معه [٢٨].

والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية حاولت اللجوء إلى فرض التعريفات الجمركية لتشجيع إنتاج البدائل المحلية التي يستعاض بها عن المنتجات المستوردة حيث قامت الحكومة بفرض رقابة على جميع المقايضات التي تجري بالنقد الأجنبي لذلك ظل فرض الحصول على رخص التصدير

قائمًا لضمان عودة أثمان الصادرات بالنقد الأجنبي وللاحتفاظ ببعض السلع المنتجة محليًا في البلاد للاستهلاك الداخلي وكانت التراخيص تصدر بحرية لتصدير غزل القطن والملح بينما حظر تصدير القمح والحيوانات، وحدد تصدير خيوط القطن والبصل بحصص معنية بينما لم يكن بيع الأحذية والمصنوعات الجلدية والجلود في الخارج إلا مقابل السلع الضرورية التى كانت مصر فى أشد احتياج إليها[٢٩].

وهكذا نجد أن تجارة مصر الخارجية واقتصادها تأثرًا كثيراً خلال الحرب وقد كان ذلك هو المتوقع لدولة اتخذت قاعدة للأعمال الحربية مدة طويلة وشغلت مكانًا هامًا في منطقة البحر المتوسط سواء من الناحية العسكرية أو من الناحية الإدارية[٣٠].

الهوامش:

(١) مجلة المدير العربي، العدد ١٦، زكريا توفيق عبدالفتاح، التجارة الخارجية، ١٩٧٧، ص ١٨.

(٢)راشد البراوي ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصاد في مصر في العصر الحديث، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨، ص ٢٧٤.

(٣) مضابط مجلس الشيوخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٤٣ إلى ١٩ أغسطس، ١٩٤٤، ص ٢٤٤.

(٤)سيرانيان: مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ – ١٩٥٢، ترجمة/ عاطف عبدالهادي علام، دار الثقافة الجديدة – مؤسسة الأهرام للنشر، ١٩٩٨، ص ٢٩.

(٥) مجلة الاقتصاد والمحاسبة: العدد ٥٣٨، التاريخ الاقتصادي لمصر (المؤامرة على بنك مصر) عبدالحميد العرقسوس، ١٩٩٦، ص ٢٨-٣١.

(٦) حسن حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين (بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي) ج ١، القاهرة، ١٩٥٤، صص ١٤٦ – ١٤٧.

(٧) سيرنيان: المرجع السابق، ص ٣١ – ٣٢.

(٨) محمد سعيد: النظام الجمركي في مصر في الخمسين سنة الأخيرة، مجلة مصر المعاصرة، بحوث العيد الخمسيني للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، عدد ، ص ٤٣٩.

(٩) عبدالعظيم مهيدي أحمد حميده: العلاقات المصرية الليبية ١٩٤٥ – ١٩٧٣، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، ١٩٩٧، ص ١٩٦.

(١٠) محمود متولي: تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥،ص٧١.

(١١) راشد البراوي وعليش: المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(١٢) وزارة المالية : مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٨، المطبعة الاميرية ، القاهرة، ١٩٤٩، ص٢٠١،انظر /

F.O,407/226,No 22, Egypt: Import And Export Trade 1945 And 1946, Sir R. Campbell To Mr. Bevin,Cairo 26th June, 1947,P 116.

(١٣) محمود متولي : تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥،ط ١، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٧، ص ٦٧.

(14) F.O,407/224,No 1,Mr Lampson To Halifax,Cairo,16 Desember,1939,P11.

(15) F.O, 407/225,No 5,Sir Lampson To Mr Eden,Cairo,February 26,1941,P 20.

(16) F .O, 407/225,No 11,Sir Lampson To Mr Eden, Cairo,June 3,1941,P39-40.

(١٧) صحيفة التجارة والصناعة :وزارة التجارة والصناعة، العدد الثاني، السنة الأولي ،المطبعة الاميرية ببولاق،القاهرة،١٩٤٢، ص٢١.

(18) F.O, 407/225, No 5, op.Cit., P. 22.

(19) Ibid ,No 11, P 40.

(20) Ibid, No 5, P. 21.

(٢١) صحيفة التجارة والصناعة:وزارة التجارة والصناعة، العدد الثاني، السنة الثانية، ١٩٤٣،المطبعة الاميرية ببولاق،القاهرة، مقال بعنوان/ لمحة عن تجارة مصر الخارجية ،ص ٣١٦.

(22) Harry Bernarr Crewson, JR., B.A, M.A, Egyptian Balance Of Payments, 1920 – 1952, Presented In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy In The Graduate School Of The Ohio State University, 1953,P 152.

(٢٣) صحيفة التجارة والصناعة:وزارة التجارة والصناعة، العدد الأول، السنة الخامسة، ١٩٤٦،المطبعة الاميرية ببولاق،القاهرة، ص ص ١٨–١٩.

(٢٤) صحيفة التجارة والصناعة: العدد الثاني ،السنة الثانية، ١٩٤٣، مصدر سابق، ص٣١٧.

(٢٥) نفسه: ص ٣١٨.

(٢٦) وزارة المالية : مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٦، ص ١.

(٢٧)مجلس الوزراء المصري : هيئة المستشارين، خدمات مصر للحلفاء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥، ١٩٤٧، كود ارشيفي (٠٠٠٥٩١ – ٠٠٦٩)، ص ٢.

(٢٨)مجلة قطاع الدراسات الإنسانية :جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية ، قسم التاريخ، العدد السابع،٢٠١٠،زينب عمر محمود :الاجراءات الاقتصادية في مصر إبان الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٥١.

(٢٩)باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ترجمة خيري حماد، القاهرتن ١٩٨٦، ص ١٨١.

(٣٠) صحيفة التجارة والصناعة : العدد الأول ، السنة الخامسة،١٩٤٦،مصدر سابق، ص ١٨.